بايدن لا يعترف بابن سلمان كحاكم فعلي للسعودية

أكدت مجلة "نيوزويك" الأمريكية أن الرئيس الأمريكي جو بايدن لا يعترف بولي العهد السعودي محمد بن سلمان كحاكم فعلي للمملكة.

وشددت المجلة في تقرير لها اليوم الثلاثاء على أن "ابن سلمان ليس صديقاً للديمقراطية، وهو بالتأكيد ليس صديقاً لحقوق الإنسان".

لذا فهو ليس صديقاً لأمريكا، ومنذ أن أصبح بايدن رئيساً لم يجتمع به ولم يعترف به كحاكم فعلي للسعودية، بحسب المجلة.

بدورها، قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية إن ابن سلمان بات متسولا في ظل حكم الرئيس الأمريكي جو بايدن.

وكشفت الصحيفة الشهيرة عن طلب جديد لمسؤولي السعودية من إدارة بايدن بتقديم دعم استخباراتي

وعسكري للبلد الخليجي.

وأشارت إلى أن الدعم يتعلق باستهداف المواقع التي يستخدمها الحوثيون لإطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ ضد السعودية.

وأوضحت أن طلب المساعدة قوبل برفض من الرئيس بايدن.

وقال منتدى الخليج الدولي إن العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة التي كانت إيجابية بشكل كبير خلال إدارة دونالد ترمب، ستشهد تحولًا سلبيًا بظل حكم جو بايدن.

وأوضح المنتدى في تقرير أنه لا شك أن الرياض قلقة من تركيز بايدن على معالجة تغير المناخ.

وأشار إلى أن ذلك يعني انخفاضا في الطلب على النفط الخام وهو العمود الفقري لاقتصاد السعودية.

وقال المنتدى: "لا يعني هذا بالضرورة أن سياسات خفض الطلب على النفط ستفرضها الولايات المتحدة".

وأضاف: "بل يعني البحث عن بدائل للنفط، ما يؤدي إلى فقدان النفط لقيمته أمام البدائل المنافسة".

وأكد التقرير أن قوة السعوديين والإماراتيين ستضعف حين يفقد النفط دوره كوقود النقل الأبرز في العالم.

وذكر أنه يمكن أن تنتشر أزمة الطاقة الحالية المتسببة بانقطاع التيار الكهربائي بأوروبا وآسيا إلى شركات المرافق الأمريكية.

وأوضح أنه لطالما كان استقرار أسواق الطاقة العالمية عاملا رئيسيا في علاقات الولايات المتحدة مع السعودية.

وبين المنتدى أن العلاقة شهدت توترات نتيجة قدرة الرياض على زيادة الإنتاج وخفضه حسب الحاجة.

ونبه إلى أن ذلك أثر على استقرار أسعار النفط وهو الأمر الذي يعد مهما للاستقرار الاقتصادي وأمن

الطاقة بالنسبة لأمريكا.

واستعرض موقع "الإنترسيبت" الاستقصائي الأميركي علاقة ابن سلمان بإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في ضوء توترها إلى مستوى غير مسبوق.

ويتخذ بايدن موقفا متشددا تجاه الرياض فيما يتعلق بسجلها في مجال حقوق الإنسان وحرب اليمن.

كما سحبت الإدارة الأميركية دعمها للعمليات الهجومية التي ينفذها تحالف السعودية في اليمن.

وكانت إدارة بايدن أصدرت بداية 2021 تقريرا للمخابرات الأميركية وجه أصابع الاتهام لابن سلمان بمقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وأوضح الموقع أن ابن سلمان يحاول الانتقام من الديموقراطيين بشكل عام والرئيس الأميركي جو بايدن بشكل خاص.

ولفت الموقع الاستقصائي إلى أن ولي العهد السعودي يحاول ذلك من خلال رفع أسعار النفط وزيادة معدلات التضخم العالمية.

وأكد أن ابن سلمان يتخذ هذه الخطوة بسبب مواقف الحزب الديمقراطي وبايدن الأخيرة تجاه السعودية عموما وهو خصوصا.

وأجرى الموقع الاستقصائي مقارنة بين مواقف السعودية في فترتي الرئيس الأميركية السابق دونالد ترامب والحالي جو بايدن.

ونبه إلى أن ابن سلمان استجاب لطلب ترامب عام 2018 حين دعاه لخفض أسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج، فقام بذلك.

في حين، يتجاهل ابن سلمان طلب بايدن الذي دعا في أغسطس الماضي منظمة أوبك لزيادة الإنتاج مرة أخرى بعد ارتفاع أسعار النفط.

وبأكتوبر الماضي ربط بايدن بتصريحات لشبكة "سي.أن.أن" الأميركية ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية بالسعودية وقلة عرض دول أوبك.

كذلك ربطها بايدن بـ"الكثير من الأشخاص في الشرق الأوسط" الذين يريدون التحدث معه لكنه يستبعد التحدث معهم.

وكان يشير بايدن إلى ولي العهد السعودي الذي يواصل تجاهله بخلاف الرئيس السابق دونالد ترامب الذي أعطاه اهتماما كبيرا.

وتجنب بايدن عدم تحديد الأشخاص الذين قال إنهم يريدون التحدث "في الشرق الأوسط".

لكنه أكد منذ توليه السلطة أنه لن يتواصل مع ولي العهد السعودي وسيتواصل فقط مع الملك سلمان بن عبد العزيز.

وأكد الموقع الاستقصائي أن ابن سلمان يرفض الامتثال لدعوات بايدن المتعلقة بأسعار النفط.

ورأى أن ذلك بسبب "عدم حصوله على لقاء مع بايدن لغاية الآن".

وأيضا نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من الحرب في اليمن التي غرق بها ابن سلمان.

كما استشهد التقرير بتغريده نشرها في أكتوبر الكاتب والمعلق السعودي علي الشهابي المقرب من بن سلمان.

وقال الشهابي في تغريدته إن "بايدن لديه رقم هاتف الشخص الذي يتعين عليه الاتصال به إذا كان يريد أي خدمات".

وكان يشير الشهابي إلى ولي العهد السعودي.

في حين، يرى نائب الرئيس التنفيذي لمعهد "كوينسي" تريتا بارسي أن خطوة ابن سلمان تهدف لتعزيز الجمهوريين.

وأكد أن ولي العهد السعودي يعتبر الجمهوريين حليفا أكثر موثوقية في الولايات المتحدة.